E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ID/2001/WG.1/15
3 January 2001
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اجتماع فريق خبراء لاستعراض السياسات
الصناعية الرامية إلى زيادة الإنتاجية والقدرة
التنافسية في السياق العالمي
عمّان، ١٤-١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١

11 -01- 2001

LIBRARY & DOCUMENT SECTION

دور مؤسسات القطاع الخاص في التنمية الصناعية في البلاد العربية

إعداد
د. الياس غنطوس

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف ولا تمثل بالضرورة آراء الإسكوا.

01-0016

دور مؤسسات القطاع الخاص
في التنمية الصناعية في البلاد العربية

مقدمة

إن ورقة العمل هذه تمثّل محاولة من أجل إبراز الدور الذي يمكن لمؤسسات القطاع الخاص أن تقوم به في سبيل تحديث دور هذا القطاع في جهود التنمية الصناعية في البلاد العربية. وفي رأينا أنه لا بد أولاً من استجلاء الصورة من خلال استعراض واقع القطاع الخاص في البلاد العربية والتحولات التي خبرها خصوصاً خلال العقد الأخير، وكذلك التحولات التي حصلت في عملية التنمية الصناعية العربية نتيجة للاتجاهات نحو العولمة وسياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة، فضلاً عن البدء بتنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تعتبر مدخلاً أساسياً ومهماً من أجل التكامل الاقتصادي العربي.

وإزاء ذلك، فإن ورقة العمل هذه تقع في أربعة أقسام مترابطة، وهي: (١) القطاع الخاص العربي والتحولات الحاصلة فيه، (٢) أوضاع الصناعة والتنمية الصناعية العربية في البلاد العربية، (٣) دور مؤسسات القطاع الخاص، (٤) المسؤوليات الجديدة للغرف العربية في التنمية الصناعية.

أولاً – القطاع الخاص العربي

من الواضح أن القطاع الخاص في البلاد العربية قد اختبر تحولات هامة خلال العقد الأخير، خصوصاً وأن المتغيرات الدولية والإقليمية تشير إلى تعاظم دور هذا القطاع بفعل إمكاناته المالية والإدارية والفنية. وتجدر الإشارة إلى أن التنمية الاقتصادية في البلاد العربية على غرار ما حصل في الدول النامية عموماً، اتخذت شكلاً متسارعاً في فترة ما بعد الاستقلال، مما دفع بالحكومات إلى اتباع سياسات حمائية لتشجيع الاستثمار الإنتاجي خصوصاً في القطاع الصناعي. وفي الوقت ذاته قامت الحكومات العربية بتوسيع نشاط القطاع

العـــام مـــن خـــلال إنشاء وحدات إنتاجية صناعية. وقد تم لهذا الغرض وضع برامج وخطط ضمنتها الحكومات مخصصات كبيرة للتنمية الصناعية، وحتى في بعض الأحيان على حساب قطاعات أخرى وخصوصاً القطاع الزراعي.

والواقـــع أن القطاع العام ساهم منذ منتصف الخمسينات وحتى نهاية السبعينات بشكل كبير في تطوير القطاع الصناعي في غالبية البلاد العربية، سواء النفطية منها أو غير النفطية. وقـــد قـــامت بالفعل سلسلة عريضة من الصناعات موجهة نحو السوق المحلية وتتمتع بجدار حمـــائي يتمـــثل بتعريفات جمركية مرتفعة نسبيا إلى جانب بعض القيود الإدارية وخصوصاً رخـــص الاســـتيراد وغيـــرها. ومن ناحية أخرى، فإن النشاط الإنتاجي والاستثماري للقطاع الخـــاص في تلك الفترة تراجع بصورة ملموسة، واتجه نشاطه نحو قطاعات أخرى هامشية، وفي بعض الأحيان اتجه القطاع الخاص إلى الاستثمار في الخارج.

غيـــر أن المـــتغيرات الكبيرة التي خبرها العالم ولا يزال، والتي نجمت عن تحرير الـــتجارة والعولمـــة، فضلاً عن التقدم في الإصلاح الاقتصادي في العديد من الدول العربية، زادت من أهمية القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية. ومع أن ذلك لا يعني بالضرورة أي تغييـــر أساســـي فـــي الأهداف الإنمائية التي تسعى إليها البلاد العربية، فإنه يعني بالتأكيد حصول تحولات استراتيجية في التنمية من أجل تحقيق تلك الأهداف. ونتيجة لذلك زاد الاقتناع بـــأن عملية التنمية الاقتصادية تعتمد إلى حد كبير على فعالية ومقدرة العنصر البشري فيها. وينطلق هذا القول من أن الإنسان هو وسيلة التنمية وهدفها في آن واحد، وأن الإبداع البشري والتطور التكنولوجي الذي لا بد أن يشكل المحرك الأساسي في التنمية، يزداد في ظل سياسة انفـــتاحية ووجـــود حوافـــز للاستثمار والإنتاج. وهذا ما يسعى إليه القطاع الخاص بالدرجة الأولى.

من هنا، فإن استراتيجية التنمية في البلاد العربية آخذة في التحول نحو الاعتماد على المـــبادرة الخاصـــة مع وجود سوق تنافسية. لكن ذلك لا يحول دون الإقرار بأن للقطاع العام أهمية كبيرة في توفير البيئة المناسبة لعمل القطاع الخاص وتزويده بالبنى الأساسية والخدمات الـــتي من شأنها تحقيق وفورات اقتصادية للمشاريع التي يقوم بها القطاع الخاص. ولذلك فإن من الضروري أن يكون هناك دائماً اعتمادا متبادل بين القطاعين الخاص والعام، بحيث يدعم كل منهما الآخر في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

ويلاحظ أن البلاد العربية أحدثت بالفعل تحولاً في رسم استراتيجيتها الإنمائية، بحيث أخذت تعتمد بدرجة أكبر على "التخطيط التأشيري"، الذي يعتمد على القطاع الخاص في لعب الـــدور الرئيسي في عملية التنمية. فمن البديهي أن استقلالية اتخاذ القرار والإدارة من جانب هـــذا القطاع يمكنه من التأقلم مع الظروف المتغيرة بسرعة. على أن ذلك يجب أن ينظر إليه انطلاقـــاً من أن القطاع الخاص يعمل في ظل السياسات الاقتصادية التي تضعها الدولة، وأن نجاح هذا القطاع يعتمد دائماً على وجود قطاع عام قادر على توفير البنيات الأساسية المؤهلة لعملية التنمية.

إن عملية التنمية برمتها تحتاج إلى إطار مؤسسي من شأنه تأمين الظروف والسياسات المناســـبة لها، وبالتالي تأمين استمرارية هذه العملية بتدافع وثبات. وتقع مسؤولية توفير هذا الإطـــار أساســـاً على عاتق الدولة التي تستطيع أن تقوم بذلك من خلال السياسات الاقتصادية والاستثمارية والمالية، وبالتعاون مع منظمات ومؤسسات القطاع الخاص التي تعكس توجهاته وتعمـــل عـــلى مســـاندته. وفـــي مقدمة هذه المنظمات والمؤسسات غرف التجارة والصناعة واتحاداتهـــا، التي سنتناول دورها بعد إلقاء نظرة على التنمية الصناعية في البلاد العربية في الظروف الراهنة.

ثانياً – أوضاع الصناعة والتنمية الصناعية في البلاد العربية

سجّل القطاع الصناعي في البلاد العربية تحسنا نسبيا عام ١٩٩٩، حيث ازدادت قيمة الإنـــتـــاج الصـــنـاعـــي بنسبة ١٧،١% إلى ١٨٥،٣ مليار دولار، بالمقارنة مع تراجع بنسبة ١٩،٢% عام ١٩٩٨[١]. وهذا التقلب هو الصفة الغالبة لأداء القطاع الصناعي خلال السنوات الماضية، ويرجع إلى هيمنة النشاط الاستخراجي الذي يرتكز على قطاع النفط والغاز بصورة رئيســـية، إلى جانب عدد محدود من الخامات المعدنية وغير المعدنية. وهذه الصناعات توجه إنـــتاجها بشـــكل شبه كلي إلى الخارج، وترتبط إلى حد كبير بتطورات الأسعار في الأسواق الخارجيـــة. وذلك يجعل من أدائها عرضة للتقلبات الحادة في الأسعار والطلب العالميين على هذه السلع. ثم أن صناعة البتروكيماويات التي ترتكز بدورها على النفط والغاز، تشكل حوالي ربـــع القيمة المضافة للصناعات التحويلية، مما يؤدي إلى تأثر هذه الصناعات أيضا بالتقلبات الدولية في أسعار هاتين السلعتين.

ويلاحظ تراجع متواضع في مساهمة الصناعات الاستخراجية في إجمالي الإنتاج الصناعي، التي انخفضت حصتها من الناتج المحلي الإجمالي من ٢٦،١% عام ١٩٨٥ إلى ٢٣،٦% عام ١٩٩٠، ثم إلى ١٨,٤%عام ١٩٩٩، في حين تقدمت نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بشكل طفيف من ٩،٢% عام ١٩٨٥ إلى ١٠،١% عام ١٩٩٠، ثم إلى ١١,٤%عام ١٩٩٩[٢]. لكن الحصة الغالبة في القطاع الصناعي للبلاد العربية لا تزال من نصيب النشاط الاستخراجي.

وبصورة عامة، تتصف الصناعة العربية بضعف القاعدة الإنتاجية وعدم تنوعها. فالصناعات التحويلية غير البتروكيماوية لا تزال ترتكز على أنشطة صناعية خفيفة تضم صناعات الأغذية والمنسوجات والملابس، وبدرجة أقل الآلات ومعدات النقل وغيرها. وتتم مزاولة هذه النشاطات في أغلب الدول العربية في منشآت صناعية صغيرة. ولذلك، وعلى الرغم من النمو الذي شهدته هذه الصناعات، إلا أن مسار هذا النمو اعتراه الكثير من التقلب. ويبين هيكل الواردات العربية ضيق القاعدة الإنتاجية العربية التي لم تستطع مقابلة احتياجاتها من السلع المصنعة التي تهيمن على فواتير الاستيراد للبلاد العربية. فواردات البلاد العربية تتكون حاليا من الآلات ومعدات النقل بنسبة ٣٠%، ومن منتجات الغذاء المصنعة والوقود بنسبة ٢٨%، بالإضافة إلى سلع صناعية أخرى متفرقة[٣].

ولا يمكن الاستمرار بالاعتماد على تصدير عدد محدود من السلع الأولية، لأن هذه السلع أخذت تفقد قدرتها على المنافسة مع التقدم في تكنولوجيا المواد التي تتوسع في احتلال الأسواق العالمية. فهناك حاليا بدائل عديدة اقتصادية للحديد، كما تم استبدال النحاس بالألياف البصرية، والقطن بالألياف الصناعية المركبة وغيرها، حتى أن النفط صارت له بدائل معروفة ومناسبة أكثر للبيئة وتستخدم في مجالات عديدة. والواقع أن الانخفاض في شروط التبادل التجاري للسلع الأولية هو أحد التأثيرات السلبية للتقدم في الابتكارات، وهو على كل حال في صلب أسباب الأزمة الاقتصادية العربية الحالية.

ثم أن حصة القطاع الخاص من الإنتاج الصناعي العربي لا تزال محدودة إلى حد كبير، بدليل أن غالبية الشركات العربية الكبرى هي شركات تابعة للحكومات. ثم أن معظم الشركات الكبيرة تعمل في النشاط المصرفي، ولا تحوز الصناعة سوى على حصة متواضعة تتركز خصوصا في قطاعات الكهرباء والاتصالات. ففي عام ١٩٩٨ بلغت حصة الصناعة من أكبر ٤٠ شركة في البلاد العربية ١٤ شركة حكومية برأسمال إجمالي قدره ٣٧،٣ مليار

دولار، منها ٦ شركات في السعودية، وشركة واحدة في الإمارات، و٤ شركات في المغرب، وشركتين في الكويت، وشركة واحدة في البحرين[٤].

كما يظهر قياس الإنتاجية للقطاع الصناعي بالذات للفترة ١٩٨٥-٩٨، والمحتسب بقسمة القيمة المضافة على العمالة الصناعية، تراجعا في الإنتاجية الصناعية بمعدل ٠،٣% سنوياً[٥]. وهناك تفاوت كبير في الأداء الصناعي بين البلاد العربية، كما تعكسه إنتاجية القوى العاملة. فبين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٨ سجل تراجع في إنتاجية العامل الصناعي في كل من الأردن (٢،٤%)، والإمارات (٢٧%)، والجزائر (٣٥%)، وسوريا (١٢%)، والعراق (٥٩%)، وعمان (٥٧%)، والكويت (١٢%)، وليبيا (٤١%)[٦]. وفي المقابل، حققت دول عربية أخرى تطورا في إنتاجية العامل الصناعي في نفس الفترة، مثل تونس (٩٧%)، ومصر (١٣٧%)، والمغرب (٧٠%)[٧].

وجوهر المشكلة في تراجع الإنتاجية الصناعية هو في الاستثمارات الضخمة التي وضعت في المشاريع الصناعية الحكومية والتي لم تكن تنتج بالمستوى المطلوب. فقد كانت معدلات الاستثمار العالية تولد إنتاجا أقل من المتوقع في ظل السياسات الصناعية التي كبّلت عوامل التنافسية، فيما كانت الإنتاجية تتسارع في مناطق أخرى من العالم.

وإذا كانت الحاجة الأساسية والواضحة حاليا هي تنويع قاعدة الإنتاج الصناعي لمصلحة الصناعات التحويلية، فإن ذلك يحتاج بالدرجة الأولى إلى تفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الصناعي من خلال المضي قدما بمشاريع الخصخصة وإفساح المجال أمام القطاع الخاص للقيام بدوره في التنمية الصناعية.

ومن المهم هنا التوقف عند مسألة الخصخصة التي تواجه تعثرا وتأخرا في مجال تحويل المشاريع الحكومية إلى القطاع الخاص، حتى بالنسبة إلى الدول التي حققت تقدما عن غيرها من الدول العربية الأخرى في هذا المجال، مثل تونس والمغرب ومصر. ويرجع السبب في ذلك إلى استمرار البيروقراطية الحكومية وتأخر الإصلاح المؤسسي وعدم توفير البيئة الاستثمارية المناسبة للقطاع الخاص. ولغاية الآن ما زال القطاع العام يقوم بدور رب العمل الرئيسي في البلاد العربية. وليست هناك إحصاءات دقيقة حول عدد المؤسسات التي طاولتها عمليات الخصخصة في البلاد العربية منذ نهاية الثمانينيات، ولكن بعض المؤشرات تظهر أنها تتراوح بين ١٠% إلى ٤٥% من إجمالي عدد مؤسسات القطاع العام[٨]. ومعالجة هذه الثغرة تتطلب من دون شك تحولا رئيسيا في السياسات الصناعية لتفعيل الإدارات

الحكوميـــة في مجال القدرة على حل الإشكاليات المعيقة لعمليات الخصخصة، وكذلك لتوفير البيـــئة الاستثمارية المناسبة للقطاع الخاص، بالإضافة إلى الحوافز اللازمة لتعزيز دوره في هذا المجال.

ومـــن ناحية أخرى، على القطاع الخاص بالذات أن يسعى إلى تطوير هيكليته الحالية لكـــي يـــتمكن مـــن تطوير مصالحه بالشكل الذي يعزز قدرته على تحمل مسؤوليات التنمية الصـــناعية والتكـــنولوجية، وبما يمكنه بالتالي من الدخول إلى حلبة المنافسة الدولية. فالقطاع الخـــاص فـــي البلاد العربية لا يزال يعمل في إطار مؤسسات فردية وعائلية صغيرة الحجم تواجـــه منافسة متصاعدة في ظل تركيبتها الحالية. وهناك حاجة أساسية إلى تطوير مؤسسات القطـــاع الخاص امتثالا بالتجارب الدولية، كما فعلت بعض المؤسسات الصناعية الخاصة في اليابان وتركيا واليونان وإسبانيا، والتي استطاعت أن تحول مؤسساتها الصناعية إلى شركات عملاقة، إما من خلال اندماج الشركات أو بجذب الاستثمارات الأجنبية. وعلى القطاع الخاص فـــي البلاد العربية أن يخرج من النماذج الصغيرة والمحدودة الآفاق، وان يتخلى عن البنيات الضيقة للمؤسسات، وأن يحرر نفسه وقدراته بإحداث قفزة نوعية تطويرية في هيكليته الحالية.

والواقـــع أن مـــنطقة الـــتجارة الحرة العربية الكبرى، والتوسع المرتقب في الأسواق العـــربية مـــن جراء التقدم في تطبيق هذه المنطقة، يمثل فرصة هامة للقطاع الخاص لتطوير مؤسســـاته الصـــناعية من خلال التكامل الأفقي بين الشركات الصناعية العربية. وذلك يحتاج بالضـــرورة إلى تعزيز الاستثمارات الصناعية العربية البينية استعدادا لتوسيع آفاق الصناعة العـــربية وتأهيلها للمنافسة الدولية. ولا شك أن القطاع الخاص سيظهر اندفاعا متناميا في هذا الاتجـــاه عـــندما يـــلمس بشكل واقعي الاستعداد الجدي للحكومات العربية للالتزام بالبرنامج التـــنفيذي للمـــنطقة، بالأخص في مجال إزالة العراقيل التي تعطل تنفيذ هذا البرنامج، كما في مجال وضع الحلول المناسبة لمعالجة الثغرات في إجراءاته التنفيذية.

ثالثاً – دور مؤسسات القطاع الخاص:

تعتبر الغرف التجارية والصناعية والزراعية في مقدمة مؤسسات القطاع الخاص التي تعمل على مساندته ودعم نشاطه في البلاد العربية. ولقد عرفت البلاد العربية عموماً الغرف الـــتجارية بعـــد الحـــرب العالمية الأولى، وتم التوسع في إنشائها خاصة بعد الحرب العالمية الـــثانية. وأصـــبح الآن لـــدى كافـــة هـــذه البلاد غرفاً تجارية وصناعية. ومع أن القوانين

والتشريعات التي تحكم أوضاع الغرف تتفاوت تبعاً للنهج القانوني والنظام الاقتصادي في كل بلد، فإن هذه الغرف تعرّف عادة على أنها مؤسسات لا تهدف للربح وتعمل للصالح العام في المجـــال الاقتصادي الوطني، وترعى مصالح أعضائها العاملين في حقول معينة وتقوم بتقديم المشـــورة تلقائياً أو عند الطلب إلى السلطات المختصة بشأن التشريعات والأنظمة الاقتصادية النافذة والمقترحة.

ويتـــبين مـــن اســـتعراض واقـــع الغرف العربية أنها تختلف من حيث مدى تمثيلها لـــلقطاعات الاقتصـــادية. فمن ناحية، هناك الغرف التي تأخذ بمبدأ شمولية التمثيل للمصالح الاقتصـــادية بقطاعاتهـــا الإنتاجية من تجارة وصناعة وزراعة، ومن ضمنها النشاط الحرفي والمهـــني. ومـــن ناحيـــة أخـــرى، هـــناك الغرف التي تأخذ بنفس المبدأ في تمثيل المصالح الاقتصـــادية ولكن باستثناء القطاع الزراعي، وهذا هو النمط السائد في أغلبية البلاد العربية. ومـــن الخصائص المميزة للغرف العربية اتساع قاعدة المنتسبين اليها، باعتبار إن غالبية هذه الـــبلاد تعـــتمد نظـــام الانتســـاب الإلـــزامي بالنسبة للشركات وأصحاب المصالح التجارية والصناعية.

عـــلى أية حال، يمكن القول بأن الغرف التجارية والصناعية العربية قد اكتسبت على مـــر الســـنين صـــفة تمثيلية عريضة، نظرا لما تسعى إليه من أهداف واسعة تلبي احتياجات قطاعـــات الأعمال وتطلعاتها، وذلك في نفس الوقت الذي تلتزم فيه بمصالح الاقتصاد الوطني والمجـــتمع. ولا بد من الملاحظة أن الغرف قد رافقت مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فـــي بـــلدانها وكان لها فضل كبير في إبراز أهمية قطاع الأعمال ودوره الإيجابي في عملية التـــنمية وتطويـــر المجـــتمع. وقـــد ساهمت الغرف أيضا في تحقيق وحدة وتماسك الفعاليات الاقتصادية ووحدة رجال الأعمال، وبالتالي حالت دون تفرقهم في تنظيمات أو جمعيات فرعية أو نقابية بدافع من مصالح مهنية ضيقة. وقد قامت الغرف العربية بأدوار ووظائف اقتصادية متعددة، مما جعل منها أدوات مهمة في تنظيم الحياة الاقتصادية.

ويمكن حصر الاختصاصات الرئيسية للغرف في ثلاثة مجالات مهمة. ويتناول المجال الأول الدور التنظيمي الذي يتجسد باحتضان غالبية العاملين في النشاط الاقتصادي، سواء من رجـــال الأعمال أو الشركات. فمن خلال ذلك تمارس الغرف الحلقة الأولى من حلقات تنظيم قطـــاع الأعمال. وهذا الانتساب يعتبر في بعض البلاد العربية بمثابة إجازة بممارسة النشاط الاقتصادي مما يتيح للغرف الكثير من المعلومات التي تخص المنتسبين إليها ومجالات عملهم

وأنشطتهم. ويمكن أن يستفاد من هذه المعلومات خصوصا من أجهزة الدولة في رعاية شؤون القطاع الخاص ووضع البرامج لتطوير مساهمته في سائر القطاعات الاقتصادية. وفي بعض البلاد تتولى الغرف تسجيل الأسماء التجارية والاحتفاظ بالسجل التجاري، وهي من الأمور التي تقوم بها عادة دوائر مختصة في وزارة التجارة. وهذا بطبيعة الحال مما يعزز مكانة الغرف ودورها في الحياة الاقتصادية ويجعلها من وجهة نظر المنتسبين إليها الجهة الأساسية المختصة لتنظيم قطاع الأعمال.

أما المجال الثاني لدور الغرف فهو الدور الاستشاري التنموي الذي يقوم على ما تمتلكه الغرف من قدرة على مواكبة الظروف والمتغيرات الاقتصادية الوطنية والعربية والدولية. فالغرف تعمل على تقديم المقترحات لبناء الأطر التشريعية والمؤسسية التي ترفع من مستوى الأداء الاقتصادي للبلاد، وتمكن القطاع الخاص في نفس الوقت من الارتقاء بمساهمته الإيجابية في عملية التنمية وفي التكامل مع القطاع العام. وفي بعض الحالات تقوم الغرف بإجراء المسوحات الشاملة للمشاريع الصناعية الخاصة بقصد التعرف ميدانيا على الواقع الصناعي لهذا القطاع، وتوصيف نتائج هذه المسوحات وبياناتها ومؤشراتها في وضع برامج التطوير اللازمة.

أما المجال الثالث فيتناول الخدمات التي تقدمها الغرف العربية تجاه منتسبيها والأنشطة الاقتصادية التي تعمل على تطويرها. ومع أن هذه الخدمات تتباين من غرفة إلى أخرى بحكم طبيعة النشاط والظروف التي تعمل فيها هذه الغرف وإمكاناتها المالية والإدارية والفنية، فإنها تتناول إصدار وتصديق الوثائق والشهادات التجارية أو الكفاءة المالية وكتب التعريف وإجراء التحكيم وحل المنازعات التجارية وإقامة المعارض والمشاركة فيها وتنظيم البعثات والوفود التجارية إلى الخارج. كما تقوم الغرف بتقديم خدمات استشارية لأعضائها وتعريفهم بالفرص الاستثمارية المتاحة في إطار خطط التنمية، إلى جانب توفير قاعدة متنوعة من المعلومات الاقتصادية للمساعدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

ومن ضمن الخدمات التي يمكن أن تقدمها الغرف تعميق المفاهيم الإدارية الحديثة لرفع الكفاءة الإنتاجية في مؤسسات القطاع الخاص، فضلا عن عقد الندوات والحلقات الدراسية ومؤتمرات لرجال الأعمال والمستثمرين، والتعريف بالمنتجات الوطنية والسعي لتوفير الحماية لها وتطوير مستويات جودتها وتحسين مواصفاتها النوعية وأساليب تعبئتها وتغليفها. هذا وتقوم الغرف العربية في كثير من الأحيان بإقامة برامج لتدريب العاملين في

القطـــاع الخـــاص وتـــنمية مهاراتهم الإدارية والمهنية. ويذكر أن الغرف السعودية قد خطت خطوات كبيرة في هذا المجال بحيث أسهمت في تنمية البناء الإداري والفني لمؤسسات القطاع الخاص.

وقـــد تطـــور دور الغرف العربية في الآونة الأخيرة إلى حد كبير. وانعكس ذلك من خلال زيادة عدد المنتسبين إلى عضوية الغرف، كما من خلال زيادة وتطوير الخدمات العديدة الـــتي تقدمهـــا الغـــرف إلى أعضائها بنتيجة قيامها بتطوير نفسها لتواكب احتياجات القطاع الخاص، فضلا عن الثقة المتزايدة التي أصبحت توليها الحكومات للغرف بعد أن أدركت أهمية القطاع الخاص وأهمية المؤسسات الراعية لنشاطه في الحياة الاقتصادية العربية.

ولا ريـــب أن العولمة الاقتصادية والتحولات المتسارعة في التكنولوجيا والمعلومات وفـــي المفـــاهيم الصناعية والتجارية ستضع الصناعة العربية أمام تحديات رئيسية لمواجهة المنافســـة واخـــتراق الأسواق من جراء تيار التحرير التجاري من جهة، ولمواجهة الحمائية المتصاعدة تحت مظلة التكتلات الاقتصادية الدولية من جهة أخرى.

ثم أن أوضاع الصناعة في البلاد العربية لها خصوصيات معينة، وتحتاج إلى التركيز على زيادة التنافسية الإنتاجية والتصديرية، وتوسيع مساحة مشاركة القطاع الخاص في النشاط الصـــناعي، وتوفير التمويل الميّسر للمشاريع الصناعية الخاصة، وإزالة المعوقات التي تواجه الانطلاق المناسب للاستثمار الصناعي وللتجارة العربية البينية، وأهمها المعوقات التي تواجه تطـــبيق مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. كما تحتاج المنشآت الصناعية العربية بـــالأخص إلى التحديث، والى معالجة النقص في المهارات، والى تعزيز كفاءة القوى البشرية العاملة في المجال الصناعي.

ومـــن هذا المنطلق يترتب على غرف التجارة والصناعة مسؤوليات جديدة إلى جانب المســـؤوليات التقليدية التي سبقت الإشارة إليها. فعلى الغرف مسؤولية كبيرة للعمل في ثلاثة اتجاهـــات رئيسية، أولها توجيه القطاع الخاص للقيام بدوره في بناء القدرة التنافسية للصناعة العـــربية، وثانيهـــا تفعيل دور الغرف في التأثير في تطوير السياسات الصناعية، وثالثها ربط السياسات التكنولوجية والصناعية للبلاد العربية بمشروع جدي للتكامل الصناعي العربي بقيادة القطاع الخاص. وهذه الأمور وغيرها سيتناولها القسم الأخير من هذا البحث بالتفصيل.

رابعا – المسؤوليات الجديدة للغرف العربية في التنمية الصناعية:

يمكن تحديد المسؤوليات الجديدة للغرف في التنمية الصناعية للبلاد العربية بالمحاور الرئيسية التالية:

أ – توجيه القطاع الخاص لبناء القدرة التنافسية للصناعة العربية:

أولا – العمل على تنمية روح المبادرة لدى القطاع الخاص من خلال القيام ببرامج تدريبية وتوفير المعلومات للمستثمرين. وكذلك دعوة الحكومات إلى دعم روح المبادرة هذه من خلال توفير التمويل وتبسيط الإجراءات الخاصة بالاستثمار.

ثانيا – تطوير المهارات وأساليب التدريب والتأهيل للكوادر والقوى العاملة، والاهتمام بالإدارة الصناعية عبر التركيز على إعداد قيادات إدارية قادرة على استيعاب روح ومتطلبات العصر، والتشجيع على التحديث والتواصل مع التكنولوجيات العصرية.

ثالثا – مبادرة الغرف إلى المساهمة في تطوير البحث العلمي من خلال دعم مؤسسات الأبحاث القائمة أو إنشاء مؤسسات متخصصة جديدة، ومن خلال توجيه الأبحاث إلى المجالات التطبيقية التي تهم القطاع الخاص. ولهذه الغاية، على الغرف مسؤوليات أساسية في تحقيق التواصل الضروري بين مؤسسات البحث العلمي الحكومية والأكاديمية والمؤسسات الصناعية.

رابعا – توجيه القطاع الخاص إلى تطوير الصادرات العربية وتعزيز قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية. واعتماد تكنولوجيا المعلومات لدى الغرف العربية وتسخيرها لمؤازرة القطاع الخاص في اختراق الأسواق الخارجية، والسعي لدى الدوائر الحكومية المختصة لتخفيض التعريفات الجمركية، ولتوفير التمويل اللازم لقطاعات التصدير الصناعية، ولإقامة مراكز لتنمية الصادرات، وتبني برامج لبحوث التسويق والإرشاد التسويقي.

خامسا – تقديم الخدمات الفنية الضرورية لمساعدة القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار في الصناعات الملبية لاحتياجات الأسواق العربية والمراعية للشروط البيئية السليمة، كما في الصناعات الفائقة التقانة، والمعلوماتية، والالكترونيات المتصلة، والخدمات الفنية والاستشارية والمالية المرتبطة بذلك.

ب – دور الغرف في التأثير في تطوير السياسات الصناعية:

أولا – مساهمة الغرف في دعم ومؤازرة الجهد التنموي للدولة وتعميقه بالمعلومات والتصورات الواقعية للقطاع الخاص الذي هو محور الحركة ومركز التوجه في المرحلة المقبلة، وذلك بالتقدم باقتراحات إلى الجهات الرسمية بشأن السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تتماشى مع المتغيرات الاقتصادية محليا وفي الخارج. وكذلك تقديم الرأي والمشورة إلى الدولة من أجل تحديد الخيارات الاقتصادية المتاحة وما يمكن للقطاع الخاص القيام به في تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية.

ثانيا – المساعدة في عمليات التخصيص التي تشكل أداة لإقرار تقسيم عمل جديد بين القطاعين العام والخاص، وذلك في سياق سياسات الإصلاح الاقتصادي وصولا إلى زيادة الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة. ويمكن أن يتم ذلك من خلال المساعدة في إيجاد بيئة سياسية وقانونية تشجع القطاع الخاص على الاستثمار، بما في ذلك وجود سوق لرأس المال لتسهيل عملية طرح الأسهم للاكتتاب العام. والقيام بكل ما يساعد على عملية التخصيص التي تعتبر جزءا من جهد أوسع لدعم قوى السوق ولا مركزية اتخاذ القرار وتعزيز القدرات والحوافز لتنمية القطاع الخاص.

ثالثا – القيام بدور أساسي في توجيه السياسات الصناعية لتطوير النظم الضريبية بما يشجع الشركات الصناعية على الإنفاق على البحث والتطوير.

رابعا – السعي إلى تشجيع ورعاية إنشاء المراكز التكنولوجية لاستيعاب الطاقات الشابة، وبناء التجمعات الصناعية، وإقامة مناطق صناعية عربية مشتركة ومتكاملة، ودعم إقامة شركات الخدمات الصناعية والتسويق المتخصصة.

ج – تعزيز التكامل التكنولوجي والصناعي العربي:

أولا – القيام بدور أساسي في دعم الجهد الرسمي في تطبيق برنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والعمل الجدي على تذليل كافة العقبات التي تعترض تنفيذ المنطقة، وتقديم المقترحات العملية في سبيل ذلك.

ثانيا – السعي بمؤازرة من الحكومات إلى تحقيق التنسيق المطلوب بين الصناعات العربية، وتوجيه القطاع الخاص إلى الاستثمار في الصناعات الأمامية ذات القيمة المضافة العالية والتي توجد لها أسواق في البلاد العربية، وكذلك الاستثمار في صناعات إحلال الاستيراد التي لا تزال تشغل حصة هامة من فواتير الاستيراد العربية.

ثالثا – تشجيع القطاع الخاص وتوجيهه نحو التكامل الصناعي العربي، إن من خلال التوسع في التعاقدات الصناعية فيما بين الشركات العربية، أو عبر دمج الشركات الصناعية العربية لتعزيز قدرتها التنافسية، أو بتشجيع إقامة الشركات العربية المشتركة الكبيرة التي تملك فرصا أوفر في المنافسة والتطوير.

رابعا – التعاون مع مؤسسات العمل العربي المشترك من أجل تطوير دورها لمواكبة احتياجات القطاع الصناعي الخاص في البلاد العربية، وكذلك متطلباته المتعلقة بالتنمية والتكامل الصناعي والتكنولوجي، والتي يحتاجها للقيام بالدور المطلوب منه.

المصادر:

١- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، تموز (يوليو) ٢٠٠٠، جدول ص ٥٤.

٢- المصدر السابق، التقرير الصادر عام ١٩٩٧، والتقرير الصادر عام ٢٠٠٠.

٣- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٩ ، ص ٥٨.

٤- الشركات السعودية هي: Sabic, Sceco-Central, Sceco-West, Saudi Arabian Fertilizer, Sceco-East, Sceco-South، ومن الإمارات: Etisalat، ومن المغرب: ONA, Societe Nationale d'Investissement, Brasseries du Maroc, Lafarge-Ciments، ومن الكويت: Mobile Telecommunications, National Industries Co.، ومن البحرين: Telecommunications Co. المصدر: ft.com/ftsurveys ***Financial Times***

٥- محتسب من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، مصدر سابق، التقرير الخاص بعام ١٩٩٩، جدول رقم (٤/٤) ص ٢٤٤.

٦- المؤشرات محتسبة من المصدر السابق.

٧- المصدر السابق.

٨- ***Jordan Times***، ١٩٩٨/٥/٥.